A-Issue 7 final 3/29/04 8:33 AM Page 1 (1,1)

i الشهرية

الدولية للمعلومات ش.م.ل

عدد رقم 7، نيسان 2004

الفائدة = 80% من إجمالي الدين العام والمسؤول "راجح"!

شكل الدين العام وتناميه والفوائد التي تدفع سنوياً مصدر قلق للمواطنين وبعض المسؤولين، حيث ان لبنان قد أضحى ربما من الدول الأكثر مديونية في العالم، نسبةً لعدد سكانه وموارده المالية.

فلبنان لا يمتلك ثروات طبيعية وصناعات كبيرة أو منتجات زراعية فائضة بل على العكس، فهو استورد في العام 2003، على غرار الاعوام الماضية، بضائعاً وسلعاً بلغت قيمتها 7,168 مليون دولار مقابل صادرات بلغت 1,524 مليون دولار، أي بعجز بلغ 5,644 مليون دولار. لكن ميزان المدفوعات سجل فائضاً بلغ نحو 3.4 مليارات دولار وذلك نتيجة لتحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج ولاموال مؤتمر باريس (2)، وأثر 11 أيلول 2001.

ما هو حجم الدين العام حالياً وكيف تطور على مر السنوات الماضية وما هي مستحقات الدين في العام 2004؟

أصل الدين العام وتطوره

بلغ الدين العام الصافي في بداية العام 1993 نحو 5,000 مليار ليرة (كان متوسط سعر صرف الدولار حينها 1,741 ليرة) موزع بين 4,433 مليار ليرة كدين بالليرة اللبنانية (داخلي) و327 مليون دولار كدين بالعملات الاجنبية (خارجي). وقد وصل هذا الدين في نهاية العام 2003 الى 47,177 مليار ليرة (اما الدين القائم من دون احتساب ودائع القطاع العام فقد بلغ 50,196 مليار ليرة)، يشكل الدين الخارجي منه نسبة 50%، بالإضافة الى ذلك، ارتفعت الفوائد المدفوعة على هذا الدين من 325 مليار ليرة في العام 1993 الى 4,874 مليار ليرة في العام 2003، أي مقدار 13.3 مليار ليرة يومياً. ويظهر الجدول رقم 2 تطور الدين العام والفوائد المدفوعة خلال الاعوام 1993-2003.

لم تثبت خطة الحكومة بتحويل جزء من الدين العام بالليرة اللبنانية الى دين بالعملات الاجنبية لتخفيف كلفة الفوائد جدواها بل جعلت نصف الدين العام بعملات اجنبية لا يملك لبنان موارد ثابتة منها. يضع هذا الأمر لبنان في وضع صعب في حال انخفض سعر صرف الليرة مقابل الدولار، إذ ان البعض يفضل هذا الخيار لتقليص الدين العام، لكن انخفاض سعر صرف الليرة الى حدود 3,000 ليرة مقابل الدولار من شأنه ان يخفض حجم الدين العام بالدولار الى حدود 23.3 مليار دولار لكن من جهة اخرى يرفع من حجمه بالليرة اللبنانية الى حدود 70,000 مليار ليرة.

استحقاقات العام 2004

تبلغ قيمة سندات الدين التي تستحق في العام 2004 نحو 16,657 مليار ليرة، منها 1,478 مليون دولار. ويتوزع استحقاق هذه السندات كما هو مبين في الجدول رقم 1.

في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة وحال الجمود المسيطرة، قد لا تجد الحكومة صعوبة في اعادة تجديد تلك السندات، حيث ان المصارف تملك سيولة لا تجد وسيلة لتوظيفها افضل من سندات الخزينة بالرغم من انخفاض العائد عليها الى نحو 9%. إجراء كهذا يعتبر تأجيلاً للأزمة، حيث سترتفع قيمة السندات المستحقة في السنوات القادمة خصوصاً تلك الموجودة بالعملات الاجنبية، حيث من المقدر ان تبلغ نحو 3 مليارات دولار في العام 2005.

أسباب ارتفاع الدين العام

تتعدد وتتنوع الاسباب التي أدت الى ارتفاع الدين العام الى هذا الحد الخطير (في حين يرى البعض في ذلك أمراً عادياً، مشيرين الى ان معظم الدول ترزح تحت ديون كبيرة)، لكن يمكننا حصرها باربع اسباب رئيسية:

- الفائدة المرتفعة: عمدت وزارة المالية الى تحديد فوائد مرتفعة على سندات الخزينة اللبنانية مبررة ذلك بالحد من تحويل الودائع من الليرة اللبنانية الى الدولار والعملات الاجنبية، والرغبة في جذب اموال خارجية واستثمارها في سندات الخزينة. هذا الأمر جعل الفوائد المدفوعة خلال السنوات 1993-2003 تبلغ 37,540 مليار ليرة وتشكل نحو 80% من حجم الدين العام الصافي. يبين الجدول رقم 3 بعض اسعار الفائدة خلال السنوات السابقة.

محتوى

الموضوع الرئيسي 1
الفائدة = 80% من إجمالي الدين العام والمسؤول "راجح"!

القطاع العام 3
الانتخابات البلدية محطة للوفاق والتنمية، ولكن!

بلدية بيروت عقدة الانتخابات البلدية، الطائفية دائماً وأبداً 5

قطاعات 6
الصادرات ارتفعت وأرقام المجوهرات ملتبسة!

استطلاع 8
شهر التسوق: من تسوق وماذا؟ وتأتي دبي أولاً

بحث 11
بحث حول القطاع المصرفي في لبنان: التسليفات المصرفية (الحلقة الرابعة)

اكتشف لبنان 12
آصيا

سورية 13
سورية والانضمام الصعب الى الـ W.T.O

القضاء وأجهزة الرقابة 14
غسيل الأموال في لبنان: الولايات المتحدة الاميركية أول الشاكين

حوار مع: 15
السيد جورج البواري، نقيب المعالجين الفيزيائيين في لبنان

كلمتنا 16

احصاءات 16

INFORMATION International SAL
الدولية للمعلومات ش.م.ل
دراسات وأبحاث وإعلام RESEARCH & CONSULTANCY
بناية اللعازارية، مبنى A2-2 الوسط التجاري
تلفون: 262376 (961-3) 983008/9 (961-1)
فاكس: 980630 (961-1)
E-mail: IiMonthly@information-international.com
http://www.information-international.com

حقوق النشر: جميع الحقوق محفوظة، ولا يحق إعادة النشر.
مرخصة بموجب القرار رقم 2003/180